

خطبة اللغة مقارنة تطبيقية في ضوء اللسانيات البنيوية

قسم اللغة العربية / كلية العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء

أ.م.د. معالي هاشم علي أبو المعالي

Maaly.h@uokerbala.edu.iq

الملخص:

هذه الدراسة تُسلط الضوء على صفة مهمة في اللسانيات البنيوية وهي الصفة (الخطية للغة) إذ تُشكّل أهمية كبيرة وقد أكد عليها علماء اللغة قديماً وحديثاً، وتُحدد في ضمن نظاماً منطقياً مُتسلسلاً متواصلًا في نسقٍ معرفي من خلال منظومة معرفية كُليّة بخطّ مُتوازن ومتواصل من الأحكام. وتوضح خصوصية (خطية اللغة) بصورة كبيرة في إشارات سوسير، إذ أشار إلى طبيعة الدال السمعية وينطوي ضمن مدى معيّن يُقاس وفق بُعدٍ واحد هو البُعد الخطي؛ ذلك أنّ عناصر اللغة تتلاحق في سياقٍ خطيٍّ وتكوّن سلسلة كلامية. وامتازت اللسانيات البنيوية بصفة الخطية Linear التي تُعنى بالكلام البشري، إرتأينا في هذا البحث الوقوف عند هذه الصفة ودراستها في ضوء اللسانيات البنيوية دون سواها؛ لكونها الحجر الأساس الذي بُنيت عليه باقي المناهج اللسانية

فضلاً عن أنّ جميع الأفكار بعد سوسير كان حظها الأوفر من لمحاته وخصب أفكاره وريادة تصوراته ودوره الحاسم في تأسيس لسانيات علمية جديدة. الكلمات المفتاحية: خطّية، اللّغة، بنيويّة، علامة، ثنائيات.

Linearity of language is an applied approach in light of structural linguistics

Assist. Professor. Dr. Maaly Hashim Ali Abo almaaly

Dept. of Arabic Language/ College of Islamic Sciences

University of Kerbala

Abstract:

The linear characteristic of language is of great importance and has been emphasized by linguists, ancient and modern, as it is defined within a sequential, continuous logical system in a cognitive system through a comprehensive cognitive system with a balanced and continuous line of rulings.

The specificity of (the linearity of language) is greatly evident in Saussure's references, as he pointed out the auditory nature of the signifier and that it is contained within a certain range measured according to one dimension, which is the linear dimension. This is because the elements of the language follow one another in a linear context and form a verbal chain. Structural linguistics is characterized by its linear characteristic, which deals with human speech. In this research, we decided to focus on this characteristic and study it in the light of structural linguistics only. Because it is the cornerstone on which the rest of the linguistic curricula were built, in addition to the fact that all ideas after Saussure had the best luck from his insights, the fertility of his ideas, the pioneering of his perceptions, and his

decisive role in establishing a new scientific linguistics.

Keywords: linear, language, structural, sign, dualities.

المقدمة:

تعددت المدارس اللسانية التي تدرّج في اللسانيات المعاصرة فهي كثيرة ومتشعبة، وتعددها راجع إلى الأسس الفكرية والفلسفية والمعرفية التي تنطلق منها كل مدرسة أو اتجاه، فقد بدأ البحث اللساني مع العالم اللغوي سوسير بوصفه حامل لواء التجديد اللغوي ومُحقّق القطيعة مع مناهج الدراسة التقليدية التي كانت تحشُر في دراسة اللغة اعتبارات اجتماعية وعرقية وتاريخية.. الخ، وفرض منهجاً وصفيّاً صارماً يعتمد على ثنائية الدالّ والمدلول وعلى عدّ البنية اللغوية بنية مغلقة لا تتأثر بالعوامل الخارجية، ولا تتحكّم فيها المؤثرات الاجتماعية غير اللغوية (بودرع، 2016، يُنظر: 16).

وأول من أشار إلى مصطلح (الخطية) هو دي سوسير إذ ذكره في مؤلفه (فصول في علم اللغة العام)، ويعود الفضل له في وضع اللبّات الأولى للدرس اللساني، وتستند اللسانيات - عموماً - على معظم المبادئ التي وضعها سوسير أو التي استخلصت من محاضراته أو التي بُنيت على أساس أفكاره؛ وبذلك فإن جميع النظريات اللسانية الحديثة تمت بصلة أكيدة إلى محاضرات سوسير التي أصبحت أهم مصدر لللسانيات في العالم على اختلاف اللغات وتعدد الاتجاهات (قدور، 2010، ينظر: 27).

وفي ضوء المجال الواسع للبنىوية وعلاقتها بمجموعة من التيارات اللسانية والفكرية، سنطرح في البحث جملة من التساؤلات ومحاولة تقديم فكرة موجزة عن اللسانيات البنوية. ومنها:

- هل نتحدث عن نشأة البنوية مع سوسير أم عن الآثار التي خلفها؟

- ما العلاقة بين اللسانيات والبنويّة؟

- هل نكتفي بالإطار المعرفي لخطية اللّغة في البنيويّة أم نتعمق في إطارها الإجماليّ؟

هذه الأسئلة تُوحى بأنّ اللسانيات والبنويّة وخطية اللّغة مفاهيم متداخلة تختلف وتلتقي وتتعدد. وسنقف عندها بالتفصيل إن شاء الله.

اللسانيات البنيوية في إطارها المعرفي:

إنطلاقاً من الدور الهام الذي تلعبه اللسانيات البنيوية في عموميّتها بعدها ركناً أساسياً بين المناهج اللسانية الحديثة فضلاً عن أخذها حيزاً واسعاً من اهتمام الدارسين في اللسانيات والعلوم الإنسانيّة، إذ لا تقتصر على المجال اللسانيّ وحده، بل تُبين كلّ شيء. وهذا التشعب والتعدد للسانيات البنيوية يجعل الاعتقاد بأنّ هناك تيار بنيويّ مُتجانس أو مذهب فكريّ موحد خاطئ، إذ نلاحظ تعدّداً في الرّؤى، وتعدّداً في الأدوات والمفاهيم والمصطلحات، وتعدّداً في التطبيق والتحليل والمواقف والنتائج؛ وعليه يصعب ادّعاء تحديد الخصائص العامّة للمنهجية البنيويّة، فليس هناك منهجية بنيوية واحدة، ولكن هناك بنيويين لكلّ منهم شخصيته وأصالته الخاصّة (غلفان، 2010، ينظر: 246).

وقد تمثلت أفكار سوسير في مجموعة من الثنائيات المتعارضة التي تُعدّ نتاج تمحيص لبني اللّغة (بوقرة، 2009، ينظر: 72). فضلاً عن أنّ هذه الثنائيات لا تُمثل تطابقاً، واختلافاً جذرياً كما يتصورها بعض الدارسين أمّا تكون مُتداخلة، وتبدأ حين تنتهي سابقتها وليس لأحدها قيمة إلا بالأخرى، ويُمكننا القول: إنّ ثنائيات سوسير تكشف عن مجمل تصوّره اللّساني بعدها مبادئ أساسية للسانيات العامة وركناً أساسياً لنظرية سوسير (إفتش، 2000، ينظر: 214)، (الزعر، 2009، ينظر: 62)، (الماشطة، 2008، ينظر: 79 - 82).

وتُعنى البنيوية بدراسة المنجز في صورته - وفقاً للثنائيات السوسيرية - بغض النظر عن السياق الذي أُنتج فيه، إذ يكون الاهتمام بكيفية تصنيف الوحدات اللسانية على أساس وظيفتها الشكلية (أيوب، 1957، ينظر: 11). فضلاً عن دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، وتظهر العلاقات الوظيفية الشكلية من خلال توزيعها داخل الجملة دون الاهتمام بالمعنى، وتتضح أهمية الوحدة اللغوية في إتحادها مع العناصر اللغوية الأخرى، ومثل التركيب الداخلي للغة بـ (لعبة الشطرنج) الذي لا يتغير بتغيير المادة المكوّنة لعناصره كالخشب أو الألمنيوم ولكنه يتغير بالتقليل من عناصره أو الزيادة عليه؛ لذا هناك فرق بين النظام الداخلي والتأثير الخارجي (الإبراهيمي، 2006، ينظر: 17)، (العلوي، 2004، ينظر: 9).

يبدو واضحاً وجلياً أنه مع تدشين سوسير للسانيات البنيوية «أصبح يُنظر إلى اللغة على أنها موضوع معرفة مستقلة قابلة للدراسة المنتظمة، بعدها جملة من الأحداث والوقائع المعقدة على عكس ما تبدو عليه في واقعها المادي الملموس، وأصبح هدف التحليل الوقوف على العلاقات والوظائف التي تجمع بين الوحدات المكوّنة للغة في مختلف المستويات، بعيداً عن العوامل الخارجية، أيًا كانت طبيعتها، وليس بحسب الطبيعة المادية أو الخصائص التاريخية الفردية والمتغيرة بالصدفة، كما تُقرُّ بذلك اللسانيات المقارنة والتاريخية في تعاملها مع الوقائع اللغوية، بعدها وقائع مُنعزلة ومُنفصلة بعضها عن بعض، سواء في واقعها الحالي أو في سيرورتها التاريخية» (غلفان، 2010: 248). وتبلورت هذه المفاهيم في العلاقات اللغوية التي سارت في اتجاهين (غلفان، 2010، ينظر: 263):

- اتجاه أفقي، يتمثل في العلاقات السياقية Relation Syntagmatiques

- اتجاه عمودي، يتمثل في العلاقات الاستبدالية Relation Paradigmatiques

الاتجاه العمودي = التاريخي

الاتجاه الأفقي = الوصفي

وتنطلق من هذين الاتجاهين عناصر تتقابل أو تتعالق (تدخل في علاقة) متساوية ومختلفة ينتج عنها نسقاً خاصاً من القيم النسبية، بمعنى أن عناصر الجملة أو وحداتها تنتظم فيما بينها في شكل خط أفقي مُتدرِّج زمنياً، وهذه العلاقة بين الوحدات المتتابعة هي علاقة حضور، ويتمثل هذا النوع من العلاقات الأفقية بين الوحدات اللغوية ضمن خطية اللغة، كالعلاقة بين أصوات الكلمة الواحدة وكلمات الجملة الواحدة وجملة النص الواحد (العزیز: 34)، (غلفان، 2010، ينظر: 264).

ولو سلمنا بوجود خطية اللغة ضمن الاتجاهين، نجد أن الوحدات اللغوية تدرج على الاتجاه الأفقي من مدرج الكلام في علاقات تركيبية (خطية) تجعلها تتركب في بعضها مع بعض الواحدة تلو الأخرى كأن تتركب كلمة (بحر) من الحروف (ب، ح، ر) وجملة: البحر جميل اليوم، من عددٍ من الكلمات، هي:

ال / بحر / جميل / ال / يوم

أمّا في الاتجاه العمودي فنجد أن كل وحدة لغوية قابلة أن تُستبدل بوحدةٍ أخرى من جنسها كأن تستبدل حرف (الباء) في بحر ب (النون) فتصير (نحر)، أو حرف الحاء ب (الذال) فتصير (بدر) وهكذا (غلفان، 2010، ينظر: 265)، (بوقرة، 2009، ينظر: 78)، (قدور، 2010، ينظر: 38). وقد أوضح (تينيز) هذه العلاقة بقوله: «الترتيب الذي تتوالى وفقه الكلمات داخل خطية اللغة ضمن السلسلة الكلامية» (دوبيكير، 2015: 185). وبذلك يكون هدف هذين الخطين ما إذا كان المؤلفان المتجاوران ضمن خطية اللغة مرتبطين بفضل علاقة تركيبية يُشكلان وحدة مترابطة تؤدي المعنى التركيبي (الماشطة، 2008، ينظر: 81).

ولهذه العلاقات (السياقية والاستبدالية) أهمية كبيرة في أغلب الاتجاهات اللسانية كالاتجاه الوظيفي، والاتجاه التوزيعي، والاتجاه التوليدي التحويلي.

الأطر النظرية لخطية اللغة:

أسس سوسير لسانيات جديدة، وذلك من خلال مراجعة وإعادة صياغة أهم المفاهيم التي كانت متداولة في عصره، ويشكل مفهوم اللغة في مقدمة المراجعات لما له من دورٍ بالغٍ وأهميّةٍ منهجية حاسمة في تحديد الطبيعة الحقيقية لموضوع اللسانيات والمنهج الكفيل بدراسته (غلفان، 2017، ينظر: 135).

وتعدّ العلامة اللغوية من أهم المرتكزات الأساسية في اللسانيات البنيوية والتي تُعرف بأنّها «شيءٌ مُركَّب من اتحاد تصوّرٍ و صورة سَمعية، أو هي صورة سَمعية تحمّل تصوّراً» (غلفان، 2017: 275). وتخضع العلامة اللغوية لمبدأين أساسيين يُعدّان بمثابة حقيقتين أساسيتين هما:

- الاعتبارية Arbitraire،

- و الخطية Linearite.

ولا يخفى ما حملته مباحث سوسير في البنيوية من ثورة حقيقية؛ لأنّها كانت بمثابة محطة جديدة للانطلاق نحو مسار جديد سعى فيه سوسير إلى رصد مختلف العلاقات الممكنة بين اللغة و اللاشعور عند الفرد المتكلم، وأشار إلى ثلاث مُسلّمات مركزية (غلفان، 2017، ينظر: 172):

- اعتبارية العلامة

- خطية العلامة

- المحوران المركّبي والتّرابطي (العلاقات السياقية والعلاقات الاستبدالية).

يقوم تصوّر سوسير لمبدأ الخطية على عدم إمكان التلفظ بأكثر من دال في اللحظة الزمنية نفسها (بوقرة، 2020، ينظر: 58). فالبنيوية قائمة على التّرتيب الخطّي الذي تسير وفقه كلمات اللسان البشري، ونجد ذلك في قوله: «يعني مبدأ

الثنائية الصوتية Diphone أن نعرض المقاطع في تتابعية عناصرها. ولا أعتقد أن هذه الكلمة مُستحدثة لأنها كانت موجودة. وليس هذا فَحَسَب؛ بل إنَّ لها في اللسانيات آثاراً إيجابية. ثمَّ إنَّ تتابع العناصر التي تُؤلِّف الكلمات حقيقةً من الأفضل ألاَّ نعدّها في اللسانيات شيئاً غير ذي أهمية؛ ولكنها بخلاف ذلك تُقدِّم مُسبقاً مبدأً مركزيّاً في كُلِّ تأمل مُفيد في الكلمات. ويُمكننا أن نطرح في مجالٍ خاص كالذي نحن بصددِه ودائماً في ظلِّ القانون الأساس عموماً للكلمة في اللُّغة البشرية مسألة التتابع أو عدم التتابع» (سوسير، 1986: 95). وبما إنَّ عناصر الدال السمعية تظهر الواحد بعد الآخر مُشكِّلة سلسلة فسيترتب عن هذا المبدأ، أنّه لا يُمكن أن نتلفظ بعنصرين في وقتٍ واحد، إذ إنَّ الدال ذا طبيعة سمعية يمتدُّ في الزمن، فيمثل اتساع أولاً، وإمكانية قياسه في بُعدٍ هو الخط ثانياً» (سوسير، 1986: 114 - 115).

مما سبق يتبيّن أن الدال السمعي يختلف عن الدال البصري إذ إنَّ الدال البصري يوفر إمكانية قيام مجموعات على عدّة أبعاد في آن واحد، في حين أن الدال السمعي له بعد واحد فقط وهو البعد الزمني. وعناصر الدال السمعي تظهر على التعاقب، فهي تُؤلِّف سلسلة. وتوضح هذه الخاصية عندما نعبر عن الدال كتابة، فيحلُّ الخط المكاني لعلامات الكتابة محل التعاقب الزمني (سوسير، 1986، ينظر: 183)، (بوقرة، 2020، ينظر: 59).

بحسب ما جاء في محاضرات سوسير ودراسات بعض اللسانيين الغربيين والعرب، نلاحظ أن الصفة الخطّية خاصة بالدال، ولي على هذه الجزئية ملحوظة، فظاهر القول أن المدلول ليس خطياً، فهنا يُثار تساؤل هل يُمكن القول بهذا الفارق بين مستويي اللُّغة؟

للإجابة على هذا السؤال فإننا سنواجه صعوبة في قصر الخطّية على الدال وحده؛

لأنَّ الخطيئة مشروطة بتعاقبية اللُّغة، والمتحدِّث باللُّغة التي تكون مكاناً لأفعالٍ كلامية خطيئة تدخل في إطار الزمن لكي تتطور. وي طرح لويس هلمسيلف - الذي يعتبر نفسه التلميذ الحقيقي لدي سوسير - فرضية خطيئة الدال والمدلول معاً، وليس الدال كما يظهر من ظاهر كلام سوسير مما يعني سحب الصفة على العلامة اللسانية بوجهيها (كريدية، 2010، ينظر: 151)، وهذا يعني كما يقول ميشال إريفيه: «إنَّ زمن الخطيئة لا يؤثر في الكلام وحده، ولكن يؤثر في اللُّغة أيضاً» (إريفيه، 2009: 183).

ويناقش الدكتور مصطفى غلفان في كتابه (اللُّغة واللِّسان والعلامة عند سوسير في ضوء المصادر الأصول) مسألة خطيئة اللُّغة وحقيقة أجدُّها مناقشةً بطريقة إنتقائية اعتمد فيها على استعراض نصوص سوسير، فاختر منها ما يمت بصلة مباشرة إلى هذه الجزئية، وقد أزال للقارئ الغموض حول (خطيئة اللُّغة)، ويرى أنَّ لصفة الخطيئة دور محوري وقيمة في انتظام اللِّسان، ولما كان الدالُّ ذا حمولة صوتية أو له جانب سمعي، فهو (غلفان، 2017، ينظر: 282):

أ. يُمثِّل امتداداً.

ب. يكون هذا الامتداد قابلاً للقياس في بُعد واحد فقط، هو البعد الخطي الذي يسمَح بإدراك مباشر وتلقائي لسمته الزمنية.

مما تقدّم يبدو أنَّ الدكتور مصطفى غلفان كان مُدركاً أنَّ الخطيئة هي عبارة عن نظام يقوم على وسيلة الاتصال بالعناصر والأوصاف، والآليات التي تتداخل فيها؛ لنحصل على التفاهم بين الناطق والسامع، إذ اهتم سوسير بالتواصل (إفتش، 2000، 218). فالسمة الأساسية للمادة الصوتية أنَّها تتقدّم إلينا كسلسلة كلام، وهو ما تترتب عليه مباشرة الطابع الزمني الذي ليس له إلا بُعد واحد يُمكن أن نُسّميه بالبعد الخطي، ويشكّل الكلُّ خطأً مثلما هو الشأن في الموسيقى، أي إنَّ

العناصر السَمعية تظهر الواحدة بعد الأخرى كخط مُتتابع مُؤلّفة بذلك سِلْسِلَة خطّية (غلفان، 2017، ينظر: 282).

ويؤكد هذا المفهوم ترابط عدّة مقاطع ووحدات فيما بينها على ظاهرة التتابع الخطّي، الذي يدلّ على أنّ العناصر اللُّغوية المقالية فيها ليست مُتجاورة فحسب، بل مُرتبطة فيما بينها ارتباطاً صوتياً ومعنوياً، فهذه تُدعى (السِلْسِلَة الخطّية) (بركة، 1998، ينظر: 79).

وهناك إجراءات تطبيقية ترتبط بصفة الخطّية منها التتابع للتعبير عن الاختلافات الصّوتية بين الوحدات الصّوتية أو إدراكها، فالباء في (بات) هي (با) وليس (با) مُشدّدة مثل p في اللّسان الإنجليزي، والوحدة الصّوتية في السِلْسِلَة الخطّية منبورة أو غير منبورة، ولكنها ليست في الوقت ذاته هما معاً، وحين نقوم بتقسيم كلمات الجُمَل، فنحن نفعل ذلك بفضل مبدأ الخطّية (السعران، ينظر: 77)، (غلفان، 2017، ينظر: 282).

الإجراءات التطبيقية لخطّية اللّغة:

قانون الخطّية من القوانين المهمّة التي عُنت بها الدراسات اللّسانية الحديثة. ولعلّ عناية سوسير بهذا القانون أو المبدأ تنطلق من نظرتَه إلى أنّ قوام اللّغة هو الشكل والمادة (الصوتية والدلالية)، وقد مثل سوسير العلاقات التركيبية ب (الحضور والغياب)، إذ جعل الحضور بخطّ أفقيّ والغائب بخطّ عموديّ، فالأفقيّ يُشير إلى القول المكتوب أو المنطوق، أمّا العموديّ فيُشير إلى العناصر المُحتملة في الذاكرة (غلفان، 2010، ينظر: 262 وما بعدها).

هذا التوجّه جعل سوسير يُخضع العلاقات الناشئة بين الكلمات إلى قانون الصفة الخطّية، فقال: «تكتسب الكلمات في الحديث علاقات تعتمد من جهة على الطبيعة الخطّية للّغة؛ لأنّها مرتبطة بعضها ببعض، وهذه الحقيقة تحوّل دون النطق بعنصرين

في آنٍ واحدٍ» (سوسير، 1986: 141). وقال أيضاً: «إنَّ جهاز اللُّغة الذي يتألف من التأثير المتبادل بين العناصر المتعاقبة، يشبه عمل مُحرك، تقوم أجزاءه بوظائفها معتمداً بعضها على بعضها الآخر، مع أنَّ الأجزاء مُرتبة في بعدٍ واحد، أي: إنَّها هيئة خطّ» (سوسير، 1986: 148).

وقد بدأ تأثير قانون الصفة الخطّية على المناهج اللسانية فغدت من الأمور المهمة في الدراسات الصوتية إذ عدّت من الأمور التيسيرية في دراسة المنهج الصوتي (المهيري، 1990، ينظر: 45). فضلاً عن تأثر توزيعية بلومفيلد بالصفة الخطّية، عن طريق عرض الأنماط المختلفة للعلاقات البنائية التي يمكن أن تستخدم في التحليل اللغويّ (الموسى، 1980، ينظر: 32 وما بعدها).

تأسيساً على ما سبق يُمكننا القول: إنَّ خطّية اللُّغة تُدرس على مستويين:

أولاً: المستوى الصوتي

ثانياً: المستوى التركيبي.

أولاً: المستوى الصوتي:

إنَّ مبدأ أو قانون الخطّية للغة البشريّة ناجم عن خاصيتها الصوتية، إذ تجري الأقوال الصوتية ضرورة في الزمن، وتُدرك ضرورة بالسمع من حيث كونها سلسلة مُتوالية، ويختلف الوضع حينما يكون التبليغ من نوع الرسم، مُدركاً بالبصر، فالرسام يرسم عناصر لوحته بطريقةٍ مُتتابعة، ولكن المُشاهد يدرك الخطاب ككل، أو يوجه اهتمامه على التوالي إلى عناصر من الخطاب وفقاً للترتيب الذي يرتضيه دون أن يؤثر ذلك على قيمة الخطاب في شيء، وهنا يظهر إنَّ النظام البصري للتبليغ ليس خطّياً، فقانون الخطّية للأقوال تُفسر توالي الكلمات (الوحدات الدالة) و الفونيمات، وفي هذه المُتواليات يكون لترتيب الفونيمات قيمة تمييزية تماماً مثل قيمة اختيار هذا الفونيم أو

ذاك فمثلاً الدليل (ألم) / ء-ك-م / يحتوي نفس أصوات الدليل (أمل) / ء-م-ك / ولكن دون أن يلتبس به (بوقرة، 2020، ينظر: 124 - 125).

ولا تخفى إشارات سوسير في هذا المجال فالتحليل اللغوي كما يتصوره، يقوم بما يسمى ب (السلسلة الصوتية)، إذ إن الدور المميز للغة ليس في كونها وسيلة صوتية، مادية؛ وإنما هو خلق محيط متوسّط بين الفكر والصوت تكون طبيعته مؤدية للتسوية بينهما (دوبيكير، 2015، ينظر: 169). فضلاً عن أن الجانب المادي قد يكون (صوتاً مادياً) أو (عنصراً خطياً) والأصوات تظهر على شكل سلسلة أصوات أو على شكل تتابع أصوات كلامية (دوبيكير، 2015، ينظر: 133).

وتُحدد الخاصية الصوتية في خطية اللغة بتعاقب الوحدات الصوتية في المحور الاستبدالي الذي تقوم عليه علاقات تضاد وتنافر بين الوحدات التي يُمكن أن تحل محلّها (بركة، 1998، ينظر: 79)، فضلاً عن أن الدراسات اللسانية تعتمد في تحليل الأصوات اللغوية على الوحدات الصغرى (الفونيم) - وهو أصغر وحدة صوتية عن طريقها يمكن التفريق بين الكلمات - من حيث هي صامت أو صائت (بشر، 2000، ينظر: 486)، (خليل، 1980، ينظر: 39). وتُعَدُّ في دراسة الصوت وحدات مُستقلة بعضها عن بعضها الآخر، إذ يقوم علم الصوت بوصف الصوت بغض النظر عن استعماله الفعلي في اللغة، فالصوت اللغوي بمجرد دخوله في خطية الكلام يتأثر بالأصوات المجاورة له ويؤثر فيها، وذلك في ضمن عملية تفاعل متبادل (بركة، 1998، ينظر: 110). وهذا هو الذي أطلق عليه سوسير مصطلح (هيئة صوتية) وتدل على صوتٍ مأخوذ في لسانٍ ما، من دون ربطه بالضرورة بمعنى ما، فكل صوت هو في اللسان (هيئة صوتية) التي يمكن النظر إليها من وجهة الصوت والسمع والتي تُبين تجريد صوتٍ مرتبط بفكرة (دوبيكير، 2015، ينظر: 134).

وعلى الرغم من دراسة الصوت ضمن خطية اللغة قد اختلفت من مدرسة إلى

أخرى، إلا أن القاسم المشترك بين المدارس جميعاً هو أن يُدرس علم الأصوات وفق آليات إنتاج الصوت والآثار الفيزيائية التي تُنتج تلك العملية (غلفان، 2010، ينظر: 268).

ويشتمل علم الأصوات على فرعين أساسيين (علي، 2007، ينظر: 246):

1. علم الأصوات المخبري

2. علم الأصوات الفيزيائي.

يهتم الفرع الأول بالجانب الفيزيولوجي، إذ يركز على دراسة الجهاز النطقي ومكوناته وآليات اشتغاله، مُعتمداً في ذلك على مجموعة من الآليات والتقنيات الخاصة، أما علم الأصوات الفيزيائي فيهتم بالآثار الفيزيائية للعملية النطقية، ويعتمد إلى تسجيل الأصوات وتحديد خصائصها المادية، فهو بذلك يقوم على الملاحظة والتجربة.

والذي يهمننا في موضوعنا هذا هو إرتباط الصوت ودراسة تموضعاته في ضمن خطية اللُّغة، وقد أطلق بلومفيلد مصطلح التنوعات (Allophones) على التغيرات الصوتية التي تحدث في السلسلة وهي نوعان (علي، 2007، ينظر: 247 - 248)، (غلفان، 2010، ينظر: 268):

1. تنوعات حرّة

2. تنوعات تكاملية

ويقتضي التنوع الحر «جواز إبدال صوت بأخر دون تغيير معنى الكلمة، وهي خصيصة من خصائص التنوعات الصوتية؛ لأنّه لو ترتب على هذا الإبدال تغيير في المعنى لكانت العلاقة بين الصوتين هي علاقة صوت بصوت» (علي، 2007: 249)، ومن أمثلة هذا الاختلاف هو قلب الجيم شيناً في (إجتماع) فتنتطق (اشتماع) فنلحظ

- هنا - التاء المهموسة أثرت في الجيم المجهورة أفقدتها جهرها والصوت الشجري المهموس الذي يُقابل الجيم هو الشين فقلبت الجيم شيئاً (قدور، 2010، ينظر: 75).

أما التنوع التكاملي الذي فصل الدكتور محمد محمد يونس علي القول فيه إذ قال: «إن كل عضو من أعضاء الصيئة يأخذ موقعاً أصواتياً مُعيناً لا يُشاركه فيه الآخر، بحيث يكون كل عضو مُكماً بحلوله موقعاً معيناً للعضو الآخر الذي ينتمي إلى نفس الصيئة، فيتحقق بذلك التوزيع التكاملي للتنوعات الصوتية للصيئة ذاتها؛ ففوق التنوع [ن]1 في هذا السياق هو واحد فقط من السياقات التي تتوزع فيها الصيئة / ن/ وهو موقع مُكمل لبقية المواقع التي تتوزع فيها هذه الصيئة، وهكذا فإن كل صيئة لها تنوعاتها الموزعة توزيعاً تكاملياً، وفقاً للسياقات الصوتية التي تناسب كل نوع، ولا يمكن لأي عضو من أعضاء الصيئة أن يحل في موقع عضو آخر لا يتناسب معه أصواتياً، وذلك يعني أن صوت النون في (ينهي) لا يمكن نطقه كما يُنطق صوت النون الواقع في (ينسى) فإذا صح وقوع عضو ما محل عضو آخر، دون تشويه في نطقه ودون أن يكون أحدهما في تغيرٍ حر مع الآخر، فذلك يدل على أتمها تنوعان لصيئتين مختلفين، كما في قام وقاس حيث وقع الصوت [س] في نفس الموقع الذي وقع فيه [م]، وهو ما يجعلنا نحكم بأنهما تنوعان لصيئتين مُختلفين» (علي، 2007: 248). فالخصائص المميزة هي المقبولة من وجهة التحليل الصوتي البنوي، مما يجعلنا ننظر في تحليل الوحدة الصوتية من زاوية وظيفتها، وعدّ هذه الوظيفة ذات نتائج نظرية ومنهجية مهمة.

ولعلّ مما ينبغي ذكره أن تسلسل الوحدات الصوتية وظهورها الواحدة بعد الأخرى لتشكل وحدات أكبر وفق خطية اللغة، ولكن بعض الظواهر اللغوية مالم يظهر على مستوى مدرج الكلام فقد يختفي عن الظهور مادياً ويبقى معناه موجوداً، وقد يكون له وجود مادي صوتي، لكنه ليس ظاهراً بالكيفية التي تظهر بها الحروف

والأصوات عند تركيبها ضمن التقطيع وُسِّمَت هذه الظواهر في المصطلح اللساني ظواهر ما فوق التقطيع وكذلك ظواهر النبر والتنغيم (قدور، 2010: 82). وتُعرف بأنّها «عناصر صوتية ليست فونيمات، وإنّما وحدات وظيفيّة لا وجود لها ذاتياً، بل تُرغم على الاتحاد مع فونيم واحد أو مع عدّة فونيمات لتحقيق في السلسلة الكلامية. وهي غالباً ما تدخل على الفونيم فتغيّر في ارتفاعه أو تواتره أو مدّته، كما تدخل على تراكيب أكبر من الفونيم مثل المقطع والكلمة والعبارة والجملّة» (بركة، 1998: 83). في هذا الطرح للتصورات نلاحظ إنّ وصف الأصوات اللغوية في ضمن خطيّة اللُغة والوقوف على خصائصها الفيزيائية فضلاً عن الظواهر التقطيعية من الأمور الأساسية لدراسة الكلام المحقق في خطيّة اللُغة.

ثانياً: المستوى التركيبي:

يُشكّل مبدأ الصفة الخطيّة للُغة أهميّة كبيرة في التحليل اللغوي على مستوياتٍ عدّة؛ ذلك أنّ الكلمات تخضع في مُستوى الكلام إلى العلاقات القائمة على التسلسل أو ما يُعرف بالعلاقات السياقية حيث تحضر الاعتبارات المتعلّقة بشروط الامتداد، وهي شروط بسيطة جداً تتمثّل في أنّه لا يُمكننا في سلسلة الكلام أن نحصل على أيّ مُركّب إلا عن طريق التابع الخطّي لوحداته (الوعر، 1989، ينظر: 229)، أي ما يسمح بتكوين المُركّبات في اللُغة هو وحده البُعد الخطّي الذي يجعلنا نحصل على كلماتٍ وجُمَل بتوالي الوحدات المُكوّنة الفرعية خطيّاً، فالبُعد الخطّي هو الذي يجعلنا نحصل على (كلماتٍ وجُمَل) بتوالي الوحدات المُكوّنة الفرعية خطيّاً (غلفان، 2017، ينظر: 283).

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ مصطلح التركيب syntax يضمّ كل ما يتعلق بالأحكام التركيبية من إعراب وهذا يُرَكِّز على البنية الداخلية للكلمة، وربط، و اشتقاق، و صفة... الخ. ويُمكن إرجاعها إلى العلاقات الترابطية (التركيبية)، إذ ترتبط

العناصر بالتتابع بناءً على خطية اللغة (عياشي، 1991، ينظر: 114). ويتحقق هذا التتابع بالربط بين وحدتين تمثلها العلاقات الإسنادية بين الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، وقد تتوسع هذه العلاقة إلى مَتمات أو فضلات، وقد يتوسع التركيب إلى عددٍ غير محدود من الوحدات اللغوية (الوعر، 1989، ينظر: 23). وبحسب إشارات سوسير الذي يرى أنّ هذه المركّبات المؤلفة من وحدتين أو أكثر يتبع أحدهما الآخر أو عدّة وحدات لغوية متتالية لها علاقة فيما بينها أو لها علاقة بالكلّ. وقد بيّن سوسير إنّ هناك نوعين من الترتيب المركّبي (غلفان، 2017، ينظر: 284):

أ. ترتيب خطابي *ordre discursive*، وهو ترتيب كل وحدة في الجملة، فالصيغة الواحدة مرتبطة بالزمان أي لها بداية ونهاية، وينتج عن هذا المبدأ نظام من العلاقات ينتمي عدد منها إلى التركيب، والعلاقة المركّبة بين الوحدات علاقة خطية.

ب. ترتيب حدسي *ordre intuitif* وهو ترتيب الترابطات التي لا تُوجد في الترتيب الخطّي، وإنّما تُتضمّن في الذهن دفعة واحدة.

و الذي يعيننا هو الترتيب الخطابي الذي يُحيلنا على مفهوم البناء *construction* فكلمًا ركّبتنا صيغتين باعتبارهما مُكوّنين لصيغة مركّبة *forme complexe*، فإنّ السّمات النّحوية التي تُوالف بينها تُشكّل بناءً.

وينطلق معظم اللسانيّين البنيويّين من مبدأ مفاده إنّ الجملة *Sentence* تناسق وتآلف وارتباط بين الصّرفات *morphemes*، وإنّ أهم ما يُميّز هذه الوحدات - بحسب سوسير - في ترابطها هي صفة الخطية التي تربط العنصر الوظيفي بسابقه ولاحقه، فالتركيب (الولد نشيط) يُشكّل إزدواجية شكلية تتمثل في (غلفان، 2016، ينظر: 1/100):

1. التركيب مُتكوّن من وحدتين (الولد) و (نشيط).

2. ثنائية التذكير والتأنيث التي تعكس التطابق بين العنصرين ف (نشط) مذكر، و (نشيطه) مؤنث.

ونلاحظ أنّ هذه العلاقات المُنتمية إلى البنية نفسها هي أساس تحديد الارتباط القائم بين هذه العناصر؛ لأنّها تُعطي كل عنصر من عناصر النسق قيمته في إطار العلاقة، أو العلاقات التي تجمعها أو تُفرّقه عن غيره مما يوجد أفقياً وعمودياً (غلفان، 2013، ينظر: 404).

والناظر في النحو العربي يجد في بعض تصورات النحاة ما يصطلح عليه بالصفة الخطيّة وفيما يأتي بعض مضامين خطيّة العمل النحوي والمتمثل بعمل العامل.

• الإسناد: يعدُّ باب المُسند والمُسند إليه رأس أبواب التركيب، فقد قال سيبويه (ت180هـ) «هذا بابُ المُسندِ والمُسندِ إليه، وهما ما لا يعنى واحدٌ منهما عن الآخر ولا يَجِدُ المُتكلِّمُ مِنْهُ بُدًّا» (سيبويه، 1977، 1/23). ولو أخذنا مثلاً للإسناد عن الجملة الإسميّة، نجد أنّ سيبويه أكّد على الطبيعة الخطيّة للعامل المبتدأ بقوله: «فالمبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام» (سيبويه، 1977: 2/126). فهنا يتضح مفهوم البناء إذ إنّ المبتدأ يحتلّ الموقع الأوّل في الجملة الإسميّة، أي وضع في المكان الأوّل في الجملة كما يُفهم من التسمية بالمبتدأ، أي: العنصر الذي يقع في ابتداء الجملة، وتبدأ به. والبناء هو ترتيب الثاني على الأوّل من قبل أنّ الأوّل يُتخذ أصلاً لما بعده فيبنى ما بعده عليه لحاجته إليه.

ولا يخفى أنّ المبتدأ مسؤول عن تكوين الجملة الإسميّة وبنائها؛ لذلك موقعه في أول الجملة، وهذا معنى قول سيبويه: «ليبنى عليه الكلام»، أي: إنّ المبتدأ يوضع في أول الجملة ليبنى عليه الكلام، فالشرط الأساسي لبناء الجملة الإسميّة هو أن يكون المبتدأ أولاً، ويستدعي هذا وجود المبنى عليه، الذي يأتي بعد المبتدأ، فالمبتدأ بوصفه عاملاً يؤدي وظيفة تكوين الجملة الإسميّة، ويرتّب عناصرها في صفة خطيّة لتكون

الجملة الإسمية في امتداد خطّي:

الجملة الإسمية مبتدأ + منبّي عليه

فقد تحصّلنا من خلال اقتران الركنين واستيفاء البناء قيام الكلام المُستقيم المُستغني الذي يحسُن السُّكوت عليه، يقول سيبويه في هذا السياق: «لَوْ قُلْتَ: فيها عبدُ الله حَسَنَ السُّكوتِ عليه وكان كلاماً مُستقيماً، كما حَسَنَ واستغنى في قولك: هذا عبدُ الله» (سيبويه، 1977: 2/88)، وإن لم تستوفِ شروط البناء فإنّه «لم يجزِ عليه السُّكوتُ..» (سيبويه، 1977: 2/90). وبذلك يُعدُّ الإسناد أساساً جامعاً لكلِّ العلاماتِ والصُورِ الظاهرةِ والمتحقِّقةِ التي يجِدُ عبارتهُ فيها، ونلاحظ الحركةِ العامليّةِ فيه تكون ذات وجهتين: وجهه خطّيّةٌ ووجهه رأسيّةٌ ولكلِّ وجهه مُصطلحاتٌ تدلُّ عليها. فأما الخطّيّةُ فتجدُ دلالتها في التعديّ وعدمه، وفي العمل والوصول (سيبويه، 1977، ينظر: 1/33 - 38). والرأسيّةُ فتجدُ عبارتها في الإجراء والحمل والنظير، وكلُّ ما يفهم منه تنزيلُ فروع منزلةِ أصولٍ في العمل والتأثير (بودرع، 2016، ينظر: 82). ولعلّ مفاد الحركة الخطّيّة أنّها قائمة في اللفظ - الذي يحمّل تأثير العمل، وتتنظّم بموجبه المعمولات في التركيب - قياماً وضعياً، إذ نلاحظ المسلك الذي تتخذه مقولة الجملة الإسمية في نظريّة العامل يرتبط بنظرة خطّيّة واضحة عند سيبويه ويُعزز ذلك كون العامل مفهوماً بنائياً خالصاً (المطلبي، والأسدي، 1999، ينظر: 12).

نخلص مما سبق أنّ الطبيعة الخطّيّة لعمل العامل تكون على وفق الأصل للجملة العربيّة التي لم تخضع للتقديم والتأخير والفصل، ونلاحظ إلتقاء وجهتي الحركة العامليّة (الخطّيّة والرأسيّة).

الحال: ويعرف الحال بأنّه: «أشبه الفضلات بالمفعول في كثرة استعماله، وتعدّد أشكاله، ووضوح دلالاته في الجملة العربيّة، وقد اختلف النحاة في حرّية حركته إذا

كان العاملُ فيه غيرَ متصرّف، ورياضياً يجوز أن احتفظ الحال بقدرته على القيام بوظيفته النحويّة والدلاليّة» (الملخ، 2007: 34).

وقد يُشكّل الحال عنصراً بنائياً من خلال الصفة الخطيّة للعامل، إذ يحتلُّ بعداً تمييزياً في النظام الخطّي لعمل العامل، تتحدّد ماهيته بمكانه في الصفة الخطيّة للعامل؛ إذ لا يقع في مكان المفعول؛ كما لا يقع في مكان المُسند إليه، فقد ذهب سيبويه إلى أنّ الحال إنّما يذكر بعدما تتمّ علاقة الارتباط الإسنادي بين المُسند والمُسند إليه، وهي العلاقة النحويّة المنوط بها تكوين الجملة (يحسن السكوت عليها)، وخير دليل قول سيبويه: «فَأَمَّا (ضَرَبْتُ) و (قَتَلْتُ)، ونحوهما، فَإِنَّ الأَسْمَاءَ بعدها بمنزلة المبنّي على المُبتدأ، وإنّما تذكر (قائماً) بَعْدَ ما يستغني الكلام، وينتصبُ على أَنَّهُ حال» (سيبويه، 1977: 2/387).

وبالنظر إلى منطوق أوّل العنوان الذي بُحِثَ فيه الحال، قال سيبويه: «باب ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ فينتصبُ، وهو حالٌ وَقَعَ فيه الفِعْلُ، وليس بمفعول» (سيبويه، 1977: 1/44)، نجده يربط بين الحال والفعل، بوصف الفعل عاملاً في الحال، والحال معمولاً للفعل؛ كما إنّهُ مؤسّسٌ على تمييز مجال الحال من مجال المفعول، إذ لكلّ منهما موقعه في النظام الخطّي للمعمولات التي يُنشئها الفعل.

ويتضح هذا الأمر في قول سيبويه: «وذلك قولك: (ضَرَبْتُ عَبْدَ اللَّهِ قائماً)، و (ذَهَبَ زَيْدٌ راجباً)، فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعدّى إليه فعلُ الفاعل، نحو: (عبد الله) و (زيد)، ما جاز في (ذَهَبْتُ)، ولجاز أن تقول: (ضَرَبْتُ زَيْدًا أباك)، و (ضَرَبْتُ زَيْدًا قائمًا)، لا تريد ب (الأب)، ولا ب (القائم) الصفة ولا البدل، فالاسم الأوّل المفعول في (ضَرَبْتُ) قد حال بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلة، كما حال الفاعلُ بينه وبين الفعل في (ذَهَبْتُ) أن يكون فاعلاً» (سيبويه، 1977: 1/44).

من النص السابق نلاحظ الذي ميّز الحال من المفعول - وكلاهما منصوبان - أنّ

المفعول يقع قبل الحال، أي: الترتيب الخطّي للمعمولات بعد العامل، هذا بالنسبة للفعل المتعدّي، أما اللازم ميّز الحال من الفاعل بأنّ الفاعل يأتي قبل الحال، أي: بالترتيب الخطّي للمعمولات. فالصفة الخطّي للعمل وسيلة لتمييز الحال، إنطلاقاً من الموقع في الصفة الخطيّة، وهذا يدلّ على أنّ موقع العنصر التكويني في الصفة الخطيّة هو الذي حدّد كونه حالاً، والذي يؤكد ذلك إذا غاب العنصر قبل الحال لوقع العنصر المستقر في مجال الحال موقعه فصار مفعولاً في جملة (صَرَبَ) وفاعلاً في جملة (ذَهَبَ) (البطاوي، 2002، ينظر: 93).

مما تقدّم يتبيّن لنا إنّ الطبيعة الخطيّة لعمل العامل في كثير من الموضوعات النحويّة تكون نظراً لعمل العامل في معمولاته، فتكوين الجُملة مناط بهذه العوامل التي يقع في أوّل الجملة، ثمّ يجلب مُكوّناتها (المعمولات) في هيئة خط، فضلاً عن الصفة الخطيّة التي ساعدت في تعيين الحال إستناداً إلى موقعه في السلسلة الخطيّة للمعمولات.

الخاتمة:

- عالج هذا البحث بعض ظواهر اللسانيات واللغويات العربيّة، منها:
- لا أحد يستطيع أن يُنكر إسهام عمل سوسير في الكشف عن اللسانيات.
 - إنّ البحث في خطيّة اللّغة مرتبط ارتباطاً وثيقاً باللسانيات البنيوية التي تتعامل مع النظريات اللّغوية بمختلف مستوياتها ومفاهيمها، فضلاً عن أنّها تضم اتجاهاتٍ متعدّدة إنبثقت بعد سوسير حاولت أن تُوفّر أدوات نظريّة ومنهجية تتسم بالتنوع.
 - المبدأ الأساس في التحليل البنيوي في خطيّة اللّغة هو البحث عن القواعد الداخلية المتحكّمة في ظهور المعنى.

- إعادة النظر في تركيب البناء النحويّ تركيباً لسانيّاً، يُراعي مُتطلبات التّطوُّر اللّسانيّ، ودواعي الاستعمال اللّغويّ.
- إنّ النّظر إلى القضايا الصوتيّة في تحليلها البنائيّ، تحكي بُنيان اللّغة وترباطها خطيّاً في ضوء اللسانيات البنيويّة، ويسعى من يبحث في مجالها إلى البرهنة على ذلك.

المصادر والمراجع:

- الإبراهيمي، د. خولة طالب. مبادئ في اللسانيات. دار القصبه للنشر. الجزائر. الطبعة الثانية. 2006.
- إريفيه، ميشال. البحث عن فردينان دو سوسير. ترجمة: محمد خير محمود البقاعي. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت. الطبعة الأولى. 2009.
- إفنش، ميلكا. إتجاهات البحث اللساني. ترجمة: د. سعد مصلوح و د. وفاء كامل مفيد. المجلس الأعلى للثقافة. مصر. 2000.
- أيوب، د. عبد الرحمن. دراسات نقدية في النحو العربي. د. ط. 1957.
- بركة، د. بسام. السلسلة الكلامية في اللغة العربية محاولة تحليلية من المنظار الصوتي. مجلة الفكر العربي. مركز الإنماء القومي. بيروت. العدد (54 - 55). 1998.
- بشر، د. كمال. علم الأصوات. دار غريب للطباعة والنشر. القاهرة. الطبعة الأولى. 2000.
- البطاطي، سعيد أحمد. نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه. اطروحة دكتوراه. الجامعة المستنصرية. كلية التربية. 2002.
- بودرع، د. عبد الرحمن. في اللسانيات واللغة العربية. دار كنوز المعرفة. عمان. الطبعة الأولى. 2016.
- بوقرة، د. نعمان. إطلالة على اتجاهات البحث اللساني الحديث من لسانيات اللغة إلى لسانيات الاستعمال. دار كنوز المعرفة. عمان. الطبعة الأولى. 2020.
- بوقرة، د. نعمان. اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة. عالم الكتب الحديث. إربد. الطبعة الأولى. 2009.
- خليل، د. حلمي. الكلمة دراسة لغوية معجمية. دار المعرفة الجامعية. مصر. الطبعة الثانية. 1980.
- دوبيكير، لويك. فهم فرديناند دو سوسور وفقاً لمخطوطاته مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات. ترجمة: ريبا بركة. المنظمة العربية للترجمة. بيروت. الطبعة الأولى. 2015.
- الزعر، د. مختار. اللسان اللغة والكلام من التفريط السياقي إلى الإفراط النسقي. دار الكتب الحديث. إربد. الطبعة الأولى. 2009.

- السعران، محمود. علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي. دار النهضة العربية. بيروت.
- سوسير. محاضرات في الألسنيّة العامة. ترجمة: يوسف غازي و مجيد النصر. المؤسسة الجزائرية للطباعة. الجزائر. د.ط. 1986.
- سيويوه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت180هـ). الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الثانية. 1977.
- العزيز، د. محمد حسين عبد. سوسير رائد علم اللّغة الحديث. دار الفكر العربي للنشر والتوزيع. مصر. د.ط. د.ت.
- العلوي، د. شفيقة. محاضرات في المدارس اللّسانية المعاصرة. أبحاث للترجمة والنشر. بيروت. 2004.
- علي، د. محمد محمد يونس. المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية. علي. دار المدار الإسلامي. بيروت. الطبعة الثانية. 2007.
- عيّاشي، د. منذر. قضايا لسانيّة وحضاريّة. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. دمشق. الطبعة الأولى. 1991.
- غلفان، د. مصطفى. اللسانيّات البنوية منهجيات واتجاهات. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت. الطبعة الأولى. 2013.
- غلفان، د. مصطفى. اللسانيّات التوليدية الأسس النظرية والمنهجية من النشأة إلى النموذج المعيار. دار كنوز المعرفة. عمان. الطبعة الأولى. 2016.
- غلفان، د. مصطفى. اللغة واللسان والعلامة عند سوسير في ضوء المصادر الأصول. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت. الطبعة الأولى. 2017.
- غلفان، د. مصطفى. في اللسانيّات العامّة تاريخها. طبيعتها. موضوعها. مفاهيمها. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت. الطبعة الأولى. 2010.
- غلفان، د. مصطفى. لسانيّات سوسير في سياق التلقي الجديد. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت. الطبعة الأولى. 2017.
- قدور، د. أحمد محمد. مبادئ اللسانيّات. الدار العربية. بيروت. الطبعة الأولى. 2011.
- كريدية، د. هيام. الألسنيّة رواد وأعلام. بيروت. الطبعة الأولى. 2010.

- الماشطة، د. مجيد. شظايا لسانيّة. دار السياب. لندن. الطبعة الأولى. 2008.
- المطلبي، والأسدي، د. غالب فاضل، د. حسن عبد الغني. المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه دراسة وتحليل. مجلة المورد. بغداد. دار الشؤون الثقافية العامة. المجلد (27). العدد الثالث. 1999.
- الملوخ، د. حسن خميس. رؤى لسانيّة في نظرية النحو العربي. دار الشروق. عمان. الطبعة الأولى. 2007.
- المهيري، د. عبد القادر. اللسانيّات الوظيفيّة. في ضمن (أهم المدارس اللسانية). تونس. منشورات المعهد القومي لعلوم التربية. 1990.
- الموسى، د. نهاد نظريّة النحو العربيّ في ضوء مناهج النّظر اللّغويّ الحديث الموسى. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. الطبعة الأولى. 1980.
- الوعر، د. مازن. دراسات لسانيّة تطبيقية. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. دمشق. الطبعة الأولى. 1989.